اتجاهات تطوير أنشطة الرقابة الداخلية لتلبية متطلبات لجنة التدقيق
دراسة تطبيقية في مصرف اشور الدولي

زينة حسين مراد
الكلية التقنية الإدارية

أ.م.د. سُهاد صَبيح الصَفّار
الكلية التقنية الإدارية

الملخص

لاقت لجنة التدقيق في الوقت الحالي اهتماما ملحوظا من الهيئات الدولية والباحثين، نتيجة للإخفاقات المالية وانهيار شركات عالمية كبرى لاسيما حالات التلاعب والتضليل في القوائم المالية، ويرجع هذا الاهتمام الى الدور الذي تلعبه كأحد آليات رقابة الوحدات الاقتصادية لزيادة الافصاح ومصداقية المعلومات المفصح عنها، فضلاً عن دورها في الاشراف على اعداد التقارير المالية، ومتابعتها مهام التدقيق الداخلي، ودعم المدقق الخارجي وتعزيز إستقلاليته، وتدعيم ثقة المساهمين بالوحدة الاقتصادية. وقد قامت الباحثتان بإعداد الجانب التطبيقي من البحث بتقديم إنموذج مقترح مبني على اساس تحليل انشطة الرقابة وربطها بمتطلبات لجنة، في مصرف اشور الدولي.

توصل البحث إلى مجموعة إستنتاجات يمكن تلخيصها بالآتي: (١) هناك متطلبات متعددة للجنة التدقيق لغرض القيام بمهامها الرقابية وفقا للانشطة الرقابية المعتمدة من ابرزها سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية، الالتزام بالانظمة والقوانين ، جودة الانشطة الرقابية، تفعيل ادارة المخاطر. (٢) من خلال فحص رقابات الانشطة ظهروجود فجوة الاداء بمقدار ٢٩% لمعاملة التوفير، ٣٨% لمعاملة السفاتج..

ABSTRACT

The audit committee has received considerable attention from international institutions and researchers as a result of financial failures and the collapse of major international companies, especially cases of manipulation and misinformation in the financial statements, due to the role played by one of the mechanisms of control of economic entities to increase disclosure and credibility of information published, In overseeing the preparation of financial reports, following up the internal auditing functions, supporting the external auditor and enhancing his independence, and strengthening the shareholders' confidence in the economic entity. The two researchers prepared the applied side of the research by applying a proposed model based on the analysis of the control activities and linking them to the requirements of the committee at Ashur International Bank.

The research has reached a set of conclusions that can be summarized as follows: (1) There are several requirements for the audit committee to carry out its audit functions in accordance with the approved supervisory activities, notably the integrity of the financial statements and accounting policies, adherence to the rules and

regulations, (2) By examining the activity controls, the gap of performance was 29% for the savings transaction, 38% for Commercial nots transaction.

المقدمة

واجه الاقتصاد العالمي العديد من الانهيارات والازمات المالية التي ادت الى تدمير كبريات الوحدات الاقتصادية، مثال ذلك شركة إنرون الامريكية للطاقة. إذ كان سبب الانهيار لجوء بعض الادارات الى اتباع اجراءات وسياسات محاسبية تظهر المعلومات المحاسبية بصورة غير حقيقية سعيا لتحسين مركزها المالي بما يخدم اهدافها على حساب أهداف الوحدة. فضلا عن ضعف مجالس اداراتها في عمليات الاشراف والرقابة، والاخفاق في الكشف عن التحريفات المادية. ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود اجهزة رقابية اكثر فاعلية، إذ بدأت تتكون لجان التدقيق كأحد الدعائم الاساسية للوحدات الاقتصادية للدور الذي تلعبه في المراقبة والاشراف على انشطة الرقابة الداخلية، والتاكد من مصداقية التقارير المالية والافصاح للمساهمين وحماية مصالحهم، ودعم عمل المدققين الداخليين والخارجيين.

يستعرض البحث إبتداءاً المنهجية المتبعة في إعدادهِ، يليها مُقدِمة تعريفية عن أنشطة الرقابة الداخلية، ومدخل مفاهيمي عن لجنة التدقيق، يليه عرض العلاقة ما بين انشطة الرقابة ولجنة التدقيق، ثم يُعَزز هذا العرض بتحليل تطبيقي عن علاقة انشطة المعاملات المصرفية بتلبية متطلبات لجنة التدقيق. دراسة تطبيقية في مصرف اشور الاهلي، يلي ذلك إدراج لأهم ما تم التوصل اليه من إستنتاجات وتوصيات.

١. منهجية البحث

يعرض هذا القسم من البحث المنهجية المعتمدة في إعداده وعلى النحو الآتي:

١-١: مشكلة البحث

تعد انشطة الرقابة احد المقومات الاساسية للرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية تحقيقاً لاهدافها سيما بوجود ازمات مالية، ومنافسة شديدة. حيث تواجه بعض الوحدات مشاكل في الادارة او حدوث تجاوزات مالية او تحريف في المعلومات. لذا اصبح من الضروري الاستعانة باطار يعمل على حل المشكلات او التخفيف من اثارها. وبناءا على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الاجابة على التساؤلات الاتية:

١. ما هو تأثير أنشطة رقابة داخلية تتسم بالفعالية في تعزيز متطلبات لجان التدقيق؟
٢. إذا كانت أنشطة الرقابة الداخلية المؤداة لا تلبي متطلبات الأداء الكفء للجان التدقيق، كيف يمكن إدخال تحسينات بما يجعلها تتوافق مع متطلبات عمل لجان التدقيق؟

١-٢: أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من الحاجة الى زيادة فاعلية انشطة الرقابة الداخلية ومواكبة التطورات الحالية فهي من المكونات الرئيسة للرقابة الداخلية، ومن هذا المنطلق سيتم تسليط الضوء على انواع انشطة الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية ودورها في تعزيز متطلبات لجان التدقيق.

١-٣: أهداف البحث

يهدف البحث الى :

١. عرض وتحليل المفاهيم ذات الصلة بأنشطة الرقابة الداخلية ومكوناتها
٢. بيان دور انشطة الرقابة في دعم متطلبات لجان التدقيق.
٣. وضع منهجية تطبيقية يمكن لأنشطة الرقابة من خلالها تلبية متطلبات لجان التدقيق.

١-٤ فرضية البحث

يستند البحث في تقديم وعرض مفاهيمه الى فرضية مفادها:

" يُعَزز توافر أنشطة رقابة داخلية فعالة من إمكانات تلبية إحتياجات لجان التدقيق وبما ينعكس إيجاباً على الإلتزام بمتطلبات الأداء ".

٢. مُقدِمة تعريفية عن أنشطة الرقابة الداخلية

تُعَبِّر أنشطة الرقابة عن سياسات وإجراءات تسهم في التأكد من تنفيذ تعليمات الإدارة فهي تساعد على إنجاز ما هو ضروري من تصرفات لمواجهة مخاطر تهدد تحقيق الوحدة الإقتصادية لأهدافها (Boockholdt : 1999 : 404). وعلى الرغم من أن الوحدة الإقتصادية يمكن أن تنفذ العديد من أنشطة الرقابة، فإنه توجد مجموعة أنشطة رقابية تُعَدْ ملائمة لرفع جودة القوائم المالية وذلك وفقا لما حددتهُ لجنة دعم المنظمات COSO المنبثقة عن لجنة Treadway في تقريرها المنشور لعام ١٩٩٢، والذي تم تبنيه عام ١٩٩٥ من قبل AICPA بموجب المعيار (٧٨) تحت عنوان "إعتبارات الرقابة الداخلية في عملية تدقيق القوائم"، وهي كالآتي (Rittenberg & Schwieger : 2001 : 184):

(١) التفويض المناسب (٢) الفصل بين الواجبات (٣) معالجة المعلومات (٤) الرقابة المادية (٥) مراجعات الاداء

١. التفويض المناسب.

يؤدي التحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات الى زيادة فاعلية الرقابة على وظائف ومهام الوحدة الاقتصادية ولتحقيق ذلك يتطلب الامر توافر جوانب مهمة أبرزها: (GAO :2001:17)

١. وصف واضح لطبيعة كل وظيفة، وتحديد مؤهلات وخبرات الفرد الذي يشغلها .
٢. تحديد واضح لمسؤلية كل موظف عن مجموعة محددة من العمليات اومجموعة محددة من الموجودات.
٣. اعطاء الصلاحية بالقدر المقبول والتي تتعلق بعملية اتخاذ القرارات وبالمقابل يتم مسائلة الافراد عن هذه الصلاحيات وكيفية استخدامها لصالح الوحدة الاقتصادية.
٤. ابلاغ جميع العاملين بالسلطات والمسؤوليات بموجب اوامر رسمية.

وتقوم ادارة الوحدة باصدار نوعين من السلطات لتنفيذ العمليات (التفويض العام والتفويض الخاص) (القباني :٢٠٠٨: ١٦٨). ويقصد بالتفويض العام ان الادارة تضع السياسات التي يجب اتباعها داخل الوحدة، ويتم اصدار التعليمات الى الموظفين لتنفيذ هذه السياسات عن طريق الموافقة على العمليات

المالية والتي تتم ضمن السياسة الموضوعة مثل اصدار قوائم اسعار ثابتة لبيع السلع، وحدود الائتمان المصرفي. اما التفويض الخاص فيتم عندما لاترغب الادارة في وضع سياسات عامة لتفويض اقرار العمليات، بل تفضل اعطاء التفويضات وفقا لكل حالة على حدة (دحدوح والقاضي :٢٠٠٩ :٢٨٧). وينبغي ان تحدد الوحدة بوضوح مسؤوليات ومستويات السلطة المطلوبة لانواع مختلفة من الانشطة متناسبة مع اقدميتهم في الوظيفة وينبغي ان يوثق اي تفويض للسلطة باعتباره اذن لممارسة الانشطة على نحو سليم (Ellis :2016:1)

٢. الفصل بين الواجبات

ويعني توزيع المهام والواجبات بين الأفراد العاملين من أجل تخفيض فرص إرتكاب التحريفات المادية وإخفاء آثارها. إذ أن من متطلبات الرقابة الداخلية الجيدة عدم تفرُدْ شخص واحد بعدد كبير من المسؤوليات (Romney & Steinbart : 2006 : 212).

٣. معالجة المعلومات

يمكن لنظام معالجة المعلومات أن يكون يدوياً أو الكترونياً عن طريق الحاسوب. وتتضمن معالجة البيانات للحصول على المعلومات مجموعة متنوعة من الرقابة التي تُنفذ من أجل فحص دقة وإكتمال وتفويض الصلاحيات المتعلقة بالمعاملات (AICPA:1995: ppendix-Para.9). وبالنظر لشيوع المعالجة الألكترونية للبيانات ولفرض الرقابة على هذه المعالجة فقد وُضِعت ضمن مجموعتان هما: الرقابة العامة، والرقابة التطبيقية، ويمكن إيضاحهما كالآتي (الجوهر واخرون: ٢٠١٧ : ٢٠٧):

أ. الرقابة العامة:

وهي رقابة تأخذ في الحسبان أنشطة وفعاليات النظام المحاسبي الإلكتروني. مثال ذلك رقابة على مراكز معالجة البيانات، والحصول والمحافظة على برامجيات النظام، وتوفير الحماية ضد عمليات الإختراق أو الدخول غير المصرح به، وتطوير النظام التطبيقي والمحافظة عليهِ.

قدمت مؤسسة تدقيق ورقابة نظم المعلومات ISACF، إطاراً للأهداف الرقابية لتقنية المعلومات Control Objectives for Information Technology (COBIT)، كإنموذج تدقيق لإدارة ورقابة تقنية المعلومات. يُعَد COBIT مفيداً حول تقديم الرأي والمشورة عن رقابات تقنية المعلومات (Tuttle&Vandervelde: 2007: p.242)، إذ يمتلك الإطار أربعة وثلاثين هدفاً رقابيا، قسمت ضمن أربع مجالات هي التخطيط والتنظيم، والاستحواذ والتنفيذ، والتوصيل والدعم، والمتابعة.

ب. الرقابة التطبيقية:

تمثل رقابة تُنفَذْ لمعالجة التطبيقات الفرعية للنظام المحاسبي الألكتروني. مثال ذلك معالجة المبيعات، ومعالجة المدينون. وتساعد الرقابة التطبيقية في ضمان كون المعاملات ذات مصداقية، وحاصلة على التفويض الصحيح الذي يؤهلها للإنجاز، وتمت معالجتها بصورة كاملة ودقيقة (Hall : 2004 : 830).

تُصنف الرقابة التطبيقية ضمن ثلاث مجموعات (موسكوف وسيمكن : ٢٠٠٥ : ٣٥٤):

- رقابة على المدخلات: تهدف للتأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.
- رقابة على معالجة البيانات: تهدف للتأكد من صحة ودقة عمليات معالجة البيانات بعد إدخالها إلى وحدة المعالجة المركزية.
- رقابة على المخرجات: تهدف إلى ضمان الحصول على معلومات كافية ودقيقة، فضلاً عن إيصالها إلى الجهات ذات العلاقة وفي التوقيت المناسب.

٤. الرقابة المادية

تمثل مجموعة أنشطة تُنفذ من أجل توفير حماية مادية للموجودات ضد السرقة والأضرار ودخول أشخاص غير مُصرح لهم (Gallegos et al. : 2004 : 337). وتشمل على سبيل المثال مباني ذات أبواب فولاذية حصينة، والإحتفاظ بالموجودات والسجلات في أماكن لا يَسْهُل الوصول إليها أو إختراقها، وحصر الدخول إلى مراكز الحاسوب بالأفراد المصرح لهم بذلك، والأمر ذاتهُ يسري بالنسبة إلى البرامجيات وملفات البيانات (Boynton et al. : 2001 : 346).

٥. مراجعات الاداء

يتطلب تواجد نظام محاسبي كفوء، إمتلاك رقابة تُراجع وتُقوَّمْ بصورة مستقلة أداء الأفراد و العمليات داخل النظام. من الامثلة على مراجعات الأداء تلك المتعلقة بمراجعات الأداء الفعلي ومقارنته مع الموازنات والأداء المتوقع ، وأداء الفترات السابقة. فضلاً عن التحري عن الانحرافات وما يُتخذ بصددها من أفعال تصحيحية (Robertson & Louwers : 2002 : 150).

٣. مدخل مفاهيمي عن لجنة التدقيق

٣-١: مفهوم لجنة التدقيق

عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين بانها لجنة مكونة من مدراء الوحدة الذين تتركز مسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها الى مجلس الادارة (http\\www.CICA.net). وانها لجنة استشارية منبثقة عن مجلس ادارة الوحدة، تتكون من عدد من الاعضاء الغير التنفيذيين من ذوي الخبرة في الامور المالية والادارية. ومن مهامها ترشيح المدقق، ومناقشة اتعابه، وتقويم القوائم المالية قبل تقديمها لمجلس الادارة، ودراسة وتقييم اعمال واساليب الرقابة الداخلية (علي وشحاتة :٢٠١٤: ٥١).

يمكن القول انها عبارة عن لجنة منتخبة من قبل مجلس الادارة لاعضاء غير تنفيذيين لديهم الخبرة المالية والمحاسبية حيث تتمثل مسؤولياتهم في حماية المساهمين من حالات الاحتيال في القوائم المالية، وزيادة فاعلية الرقابة الداخلية وكذلك التنسيق بين مجلس الادارة والمدقق الخارجي والداخلي.

تهدف لجنة التدقيق الى الاشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للوحدة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الادارة على تنفيذ مسؤلياته وكذلك تعتبر حلقة الوصل بينه وبين كل من المدقق

الخارجي والداخلي (ثوماس وهنكي :٢٠٠٣: ١٩٥). وهناك من يرى ان الهدف من تشكيل لجنة التدقيق تتمثل في اربع عناصر رئيسية (Persaud & Mason :2000 :7):

١. مساعدة المدقق الخارجي في اتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.
٢. الاشراف التام على النظم المالية والرقابية في الوحدة الاقتصادية.
٣. مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية واختيار السياسات المحاسبية الاكثر ملائمة.
٤. التوصية بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد اتعابه.

٣-٢: مهام لجنة التدقيق

تقوم لجنة التدقيق بمجموعة من المهام لتعزز الثقة والمصداقية بالقوائم المالية المنشورة للوحدات الاقتصادية، سيما بعد تزايد حالات إفلاس ناشئة عن ممارسات غير شرعية من تلاعب وتضليل وغش في تلك القوائم (مشتهى :٢٠٠٨: ٣٥). وتتضمن هذه المهام الاتي (السويطي :٢٠٠٦: ٥٨):

١. منح الثقة لمستخدمي القوائم المالية وخلق انطباع بأن مراقبة انشطة الوحدة تتم على مستوى مجلس الادارة من خلال لجان التدقيق مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية والتركيز على مساءلة مجلس الادارة تجاه المساهمين.
٢. ضمان نزاهة القوائم المالية المنشورة وشفافية الافصاح عن المعلومات التي تهم الاطراف المختلفة ذات العلاقة.
٣. التاكد من كفاءة نظم ادارة المخاطر، من خلال الاستعانة، بأصدارات لجنة دعم المنظمات "إدارة خطر الوحدة الإقتصادية – إطار متكامل" (COSO : 2004 : 6).
٤. التأكد من ان العمليات المالية وتصرفات الاشخاص تتوافق مع الانظمة والقوانيين المطبقة.
٥. التكامل بين انشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.
٦. العمل على حل القضايا والاشكاليات او اي حالات تذمر او شكاوي تؤثر في اعمال الوحدة.
٧. الاهتمام بسمعة الوحدة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات واجراء الحوار والاتصالات مع جميع الاطراف ذات العلاقة.
٨. التاكد من صحة السلوكيات الاخلاقية للافراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

٤. علاقة انشطة الرقابة الداخلية بمتطلبات لجنة التدقيق

تعود أهمية إنشاء لجنة التدقيق الى المنافع المتوقعة منها والتي يمكن ان تقدمها الى جميع الاطراف من اصحاب المصالح، مجلس الادارة، المدقق الداخلي والخارجي. وهناك من يرى أن انشاء لجان التدقيق داخل الوحدات سيؤدي الى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الوحدات للاطراف المختلفة. فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الاشراف على اعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور كل من الرقابة الداخلية والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة سوف يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين التي تبنى قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الوحدات (سليمان

:٢٠٠٩ :١٦٦). فضلا عن، ذلك ان لجنة التدقيق تلعب دورا مهما في عملية التحقق من كفاية تصميم هيكل الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم اي توصيات في تفعيل النظام وتطويره بما يحقق اهداف الوحدة الاقتصادية ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة والكشف عن اي عملية اختلاس او تواطؤ داخل الوحدة الاقتصادية (عبد العظيم وعبد الصالحين :٢٠١٣ :٢٤).

ويمكن القول ان المتطلبات التي تسعى انشطة الرقابة الى تعزيزها لتلبية تحقيق متطلبات لجنة التدقيق، هي كالاتي:

اولا : متطلبات لجنة التدقيق من انشطة الرقابة الداخلية تشمل الاتي:

١. سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية (اي خلوها من التحريفات المادية لزيادة الثقة بها).
٢. جودة الانشطة الرقابية (اي مدى ملائمة الانشطة للاستخدام او قدرة مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الانشطة على اشباع متطلبات لجنة التدقيق).
٣. الالتزام بالانظمة والقوانيين (التزام الموظفين بالقوانيين والانظمة المطبقة داخل الوحدات الاقتصادية والموضوعة من قبل الجهات العليا).
٤. قاعدة لمواجهة المخاطر (وضع اليات لمواجهة المخاطر المحتملة الحدوث سواء كانت المخاطر خارجية او داخلية).
٥. العمل ضمن المعايير المهنية (مدى الالتزام بالمعايير المهنية الموضوعة من قبل الهيئات المختصة والبنك المركزي العراقي)

ثانيا : متطلبات الاطراف المرتبطة بلجنة التدقيق من لجنة التدقيق وتشمل :

١. الاشراف على اعداد القوائم والتقارير المالية.
٢. مناقشة الادارات في حال تغيير السياسات المحاسبية واثر تلك السياسات على القوائم المالية.
٣. اصدار تقرير خاص توضح فيه المسؤوليات التي قامت بها خلال السنة في الافصاح عن العمليات والقوائم المالية.
٤. مراقبة مدى الالتزام بقوانيين المصرف ونظامه الداخلي.
٥. الاشراف على ادارة المخاطر وتقييمها.

٥. عرض تحليلي عن علاقة انشطة المعاملات المصرفية بتحقيق متطلبات لجنة التدقيق. دراسة تطبيقية في مصرف اشور الدولي

تم اجراء الدراسة على مصارف عراقي خاص (مصرف اشور الدولي– الفرع الرئيسي)، إذ تم اختيار نشاطين من انشطة الفرع (حساب التوفير، حساب السفاتج)، وتم تطبيقه على اربع انشطة رقابية (التفويض، فصل الواجبات، معالجة المعلومات، الرقابة المادية). والذي يتضمن تقييم مستوى التطبيق والتوثيق لاجراءات الانشطة الرقابية، ومن ثم تقديم اجراءات مقترحة لتطوير اجراءات وسياسات انشطة الرقابة الخاصة بالحسابين من اجل تجاوز نقاط الضعف المكتشفة.

٥-١: تطوير انشطة الرقابة لحساب التوفير.

يمثل نشاط التوفير عقد يتفق بموجبه المصرف على فتح حساب توفير للزبون، يودع فيه المبالغ مقابل فائدة سنوية يمنحها المصرف له. ويحق لصاحب الحساب او وكيله بسحب وايداع المبالغ في اي وقت عن طريق دفتر التوفير العائد له. وفيما يلي جدول (١)، الذي يبين الانموذج المقترح الخاص باجراءات تطوير انشطة الرقابة.

جدول (١)

تطوير انشطة الرقابة نشاط لحساب التوفير لتلبية متطلبات لجنة التدقيق

متطلبات لجنة التدقيق من انشطة الرقابة الداخلية	انشطة الرقابة التي تحقق المتطلبات	سياسات واجراءات انشطة الرقابة التي تحقق المتطلب	مستوى تطبيق سياسات واجراءات انشطة الرقابة	الاجراءات المقترحة لتطوير سياسات واجراءات انشطة الرقابة
سلامة المعاملات الإقتصادية والقوائم المالية والسياسات المحاسبية	التفويض	١. وجود طلب للزبون مع الاستمارات موقع من قبل المدير للموافقة على فتح الحساب.	مطبق كلي وموثق جزئي	توثيق الاجراء كليا من خلال ارفاق طلب الزبون مع الاستمارات وموقع من قبل المدير، لمعرفة المسؤول عن فتح الحساب
		٢. عند وجود وكالة مصدقة من كاتب العدل، تقدم الى المدير وتوقع من قبله	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
		٣. حضور كل من الاصيل والوكيل امام المدير والتوقيع امامه في سجل الوكالات	مطبق جزئي وموثق جزئي	حضور كل من الاصيل والوكيل والتوقيع امام المدير والتوثيق في سجل خاص بالوكالات، حمايةً لاموال الاصيل من السرقة.
		٤.عند التنازل عن الفائدة يقدم طلب الى المدير ويوقع من قبل المدير لالغاء الفائدة	مطبق كلي وموثق جزئي	توثيق التنازل عن الفائدة بتقديم طلب الى المدير لحماية الموظفين من التساؤلات او انكار الزبون في حال الغاء الفائدة ولمعرفة الصلاحيات
		٥.عند غلق الحساب يقدم طلب الى المدير ويوقع من قبله لغلق الحساب	مطبق كلي وموثق جزئي	توثيق الاجراء بتقديم الطلب الى المديروتوقيعه لغلق الحساب
	فصل	١. يقوم موظف مختص	مطبق جزئي	تطبيق الاجراء الرقابي بصورة كلية

	الواجبات	بملئ الاستمارة بالبيانات الخاصة للزبون والتوقيع عليها لتحمل المسؤولية من صحة البيانات	وموثق كلي	وذلك لحماية الموظفين ومعرفة الموظف المختص بملى الاستمارات وتحمل المسؤلية في حالة حدوث الخطا.
		٢. يقوم موظف الادخال بادخال البيانات الى الحاسبة والتوقيع على صحة ادخالها	مطبق جزئي وموثق كلي	قيام موظف الادخال بادخال البيانات والتوقيع على صحتها
		٣. يقوم المخول المسؤول عن شعبة التوفير بتدقيق البيانات والتوقيع على السجلات بعد التاكد من صحتها	مطبق كلي وموثق جزئي	تدقيق البيانات من قبل المخول المسؤول والتوقيع على صحتها
	معالجة المعلومات	١. اخذ عينة من ارقام الحسابات ومطابقتها مع ما مثبت في السجلات	غير مطبق وغير موثق	التاكد من صحة ارقام الحسابات ومطابقتها مع السجلات
		٢. اخذ عينة من عمليات السحب والايداع ومطابقتها مع ما مثبت في دفاتر	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
		٣. التاكد من صحة ترحيل العمليات من القيود الحسابية	مطبق جزئي وموثق كلي	تطبيق الاجراء كليا، للتاكد من صحة ترحيل العمليات من القيود المحاسبية ويعتبرنوع من الرقابة الكاشفة لكشف حالات التلاعب والتزوير وذلك لحماية الزبائن
		٤. رقابات تضمن ان بيانات المعاملات تستعمل كمدخلات لمرة واحدة فقط	مطبق جزئي وموثق كلي	تطبيق هذا الاجراء كليا والعمل به لحماية المعاملات كنوع من الرقابة الكاشفة لفرز الاخطاء المتعمدة والغير متعمدة
		٥. وجود تقارير للعمليات الملغاة	مطبق جزئي وموثق جزئي	ايجاد تقارير للعمليات الملغاة او المتكررة لحماية الحسابات من

		والمتكررة		التلاعب ولكشف حالات الغش
		٦. وجود تقارير للعمليات التي اجريت على الحسابات الموقوفة ومطابقتها مع ما مثبت في السجلات	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
	الرقابة المادية	١. وجود سجلات يثبت فيها اعداد دفاتر التوفير الاجمالية والصادرة والواردة لمطابقتها مع ماموجود في الغرفة الحصينة	غير مطبق وغير موثق	التطبيق والتوثيق الكلي من خلال مسك سجلات تثبت فيها الاعداد الاجمالية والصادرة والواردة لدفاتر التوفير،وذلك لحماية الدفاتر من السرقة واستخدامها في حالات الاحتيال
		٢. وجود سجلات يثبت فيها كافة البيانات الخاصة بالوكالات ومتضمنة تواقيع الاصيل والوكيل	غير مطبق وغير موثق	توفير سجلات يثبت فيها كافة البيانات الخاصة بالوكالات ومتضمنة تواقيع كل من الاصيل والوكيل وذلك لحماية الحسابات من التلاعب ولحماية اموال الزبائن
		٣. وجود سجلات بالحسابات الموقوفة والخاملة	مطبق كلي وموثق جزئي	توثيق الاجراء بالسجلات وذلك لحماية الحسابات من التلاعب والغش ولكشف التحريفات قبل وقوعها لحماية اموال الزبائن
		٤. وجود سجلات تشمل جميع البيانات الخاصة بالزبون	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
الالتزام بالانظمة والقوانين	معالجة المعلومات	التاكد من احتساب الفائدة المحددة من قبل البنك المركزي	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
	الرقابة المادية	١. التاكد من امتلاك الزبون شروط الاهلية	مطبق كلي وموثق جزئي	توثيق الاجراء كليا وذلك من خلال امتلاك الزبون كامل الاهلية لفتح الحساب وهذا الاجراء وقائي لحماية الزبائن
		٢. لتاكد من عدم ادراج اسم الزبون في قائمة	مطبق جزئي وموثق جزئي	تطبيق الاجراء وتوثيقه كليا وخصوصا على الحسابات المفتوحة للقاصرين

		غسيل الاموال		وبوصاية والدهم وذلك لحماية المصرف من حالات غسيل الاموال وهذا كرقابة وقائية
		٣. تحويل المبالغ الخاملة والموقوفة الغير مطالب بها لمدة سبع سنوات الى البنك المركزي العراقي	مطبق جزئي وموثق جزئي	تطبيق وتوثيق الاجراء كليا من خلال تحويل جميع المبالغ الغير مطالب بها لمدة سبع سنوات الى البنك المركزي العراقي، عدم احتساب الفائدة للحسابات الموقوفة لتقليل المصاريف
		٤. تصديق الوكالة كل سنة من كاتب العدل لاستمرارية صلاحيتها	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
جودة الانشطة الرقابية	الرقابة المادية	١. ارسال كتب تأييد الارصدة الى الزبائن ومطابقة الارصدة مع رد الاجابة	غير مطبق وغير موثق	ارسال كتب التاييد للزبائن لمطابقتها مع الارصدة لدى المصرف، لحماية اموال الزبائن وهذا الاجراء كاشف للاخطاء في بعض الارصدة
		٢. استحصال شاهدين في حال كون الزبون لايقرا ولا يكتب في كل عملية سحب او ايداع	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
		٣. ارسال صحة صدور الى الجهات المصدرة للوكالات والعمل بالوكالة بعد ورود صحة الصدور من الجهة المصدرة	مطبق جزئي وموثق كلي	ارسال صحة الصدور الى الجهات المصدرة للوكالات كحماية للمصرف والزبون من الاختلاسات
قاعدة لمواجهة المخاطر	التفويض	وجود صلاحيات بمبلغ السحب ابتداءا بالموظف وانتهاءا بالمدير	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
	معالجة المعلومات	وجود اكثر من كلمة سر للموظف عند الدخول الى النظام	مطبق جزئي وموثق جزئي	تطبيق الاجراء وتوثيقه كليا وعدم منح اكثر من كلمة سر للموظف اثناء الدخول الى النظام لحماية

				المعلومات من الوصول الغير مصرح به
	الرقابة المادية	خزن كافة المعلومات بعدة نسخ والاحتفاظ بها في مكان امن	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاستناد الى المعلومات المصرف.

تفسير النتائج: يمكن تطوير سياسات واجراءات انشطة الرقابة التي تعزز متطلبات لجنة التدقيق حسب رأي الباحثتان كالاتي:

المتطلب الاول. سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

توجد أربع أنشطة لتعزيز المتطلب وهي:

١. التفويض. اقتراحات التطوير هي من خلال تطبيق وتوثيق الاجراء كليا لابراز نشاط التفويض ومعرفة حدود وصلاحيات كل موظف. إذ تكون الموافقات على فتح الحساب، غلقه، التنازل عن الفائدة، توكيل احد الاشخاص بدلا من الاصيل تتم بموافقة المدير فقط. ويعد هذا نوع من الرقابة الوقائية لحماية اموال المودعين، فضلا عن حماية الموظف من المسؤولية، وبذلك ستتعزز ضمانة سلامة القوائم المالية وتلبية متطلبات لجنة التدقيق.

٢. فصل الواجبات. اقتراحات التطوير من خلال تطبيق وتوثيق الاجراءات كليا لمعرفة واجبات كل موظف، ومحاسبة الموظف المسؤول عند وجود الاخطاء والتحريفات. يعد هذا الاجراء نوع من الحماية للبيانات المالية من التلاعب.

٣. معالجة المعلومات. الاجراءات المقترحة لتطوير سياسات واجراءات انشطة الرقابة من خلال التطبيق والتوثيق الكلي لضمان وسلامة المعاملات المالية والسياسات المحاسبية من خلال حماية اموال المصرف والزبائن من حالات الغش والتلاعب والاحتيال وهذا نوع من الرقابة الكاشفة تعزز من متطلبات لجنة التدقيق.

٤. الرقابة المادية. معالجة جانب الضعف يكون من خلال التطبيق والتوثيق الكلي، كنوع من الرقابة الوقائية لسلامة القوائم المالية التي تعزز متطلبات لجنة التدقيق مما يؤدي الى تلبية متطلبات اصحاب المصلحة من لجنة التدقيق.

المتطلب الثاني: الالتزام بالانظمة والقوانين.

يوجد نشاطان لتعزيز المتطلب وهما:

١. معالجة المعلومات. التطوير يكون من خلال التطبيق والتوثيق الكلي، وذلك لتحقيق الالتزام بالقوانين الموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي وتعزيز متطلبات لجنة التدقيق.

٢. الرقابة المادية: جانب التطوير يكون من خلال التطبيق والتوثيق الكلي، كنوع من الرقابة الوقائية للالتزام بالانظمة والقوانيين الموضوعة لتعزيز متطلبات لجنة التدقيق.

المتطلب الثالث: جودة الانشطة الرقابية

يوجد نشاط واحد لتحقيق المتطلب وهو:

الرقابة المادية. يكون معالجة الضعف من خلال التطبيق والتوثيق الكلي كنوع من الرقابة الوقائية والكاشفة ايضا لحالات التلاعب والاحتيال ولزيادة جودة الانشطة الرقابية بما يعزز من متطلبات لجنة التدقيق

المتطلب الرابع: قاعدة لمواجه المخاطر

توجد ثلاث أنشطة لتعزيز المتطلب وهي:

١. التفويض. مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق.
٢. معالجة المعلومات. مجال التطوير يكون من خلال التطبيق والتوثيق الكلي لتعزيز متطلبات لجنة التدقيق بما يحقق متطلبات اصحاب المصلحة.
٣. الرقابة المادية. مستوفية لمتطلبات لجنة التدقيق.

٥-٢: تطوير انشطة الرقابة لحساب السفاتج

عبارة عن صكوك يصدرها المصرف بطلب من الزبون لامر جهة معينة ويتم انشائها بتاريخ معين وبعد مرور فترة ستة اشهر لا يمكن تقديمها للصرف لمرور فترة التقادم، ويستوفي المصرف عمولات لقاء اصدار صك السفتجة. وفيما يلي جدول رقم (٢)، الذي يبين الانموذج المقترح الخاص باجراءات تطوير انشطة الرقابة لحساب السفاتج.

جدول (٢)

تطوير انشطة الرقابة لحساب السفاتج لتلبية متطلبات لجنة التدقيق

متطلبات لجنة التدقيق من انشطة الرقابة	انشطة الرقابة التي تحقق المتطلبات	سياسات واجراءات انشطة الرقابة التي تحقق المتطلبات	مستوى تطبيق سياسات واجراءات انشطة الرقابة	الاجراءات المقترحة لتطوير سياسات واجراءات انشطة الرقابة
سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية	التفويض	١. في حال الغاء الصك لانتفاء الحاجة منه يوقع من قبل المدير ثم تبدا عملية الالغاء.	مطبق كلي وموثق جزئي	توثيق الاجراء كليا في حال الغاء صك السفتجة يوقع من قبل المدير ثم تبدا عملية الالغاء وهذا يعد رقابة وقائية لحماية الموظفين ولمعرفة حدود الصلاحيات ف
		٢. في حال فقدان الصك يقدم طلب الى المدير	مطبق كلي وموثق جزئي	توثيق الاجراء كليا من خلال تقديم الطلب الى المدير لحجز مبلغ الصك في

		ويوقع من قبله لحجز مبلغ		حال فقدانه لحماية الزبون
		٣. عند وجود وكيل تقدم الوكالة للمدير، مصدقة من كاتب العدل وتوقع من قبله للموافقة في حال الايداع او الالغاء	مطبق جزئي وموثق كلي	تطبيق الاجراء كليا وعلى جميع الزبائن في حال وجود وكيل تقدم الوكالة الى المدير وتكون مصدقة من كاتب العدل وتوقع من قبله للموافقة
	فصل الواجبات	١. قيام موظف مختص بملئ قيود السفتجة والتوقيع على صحة البيانات	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي متطلبات لجنة التدقيق
		٢. قيام موظف الادخال بادخال البيانات الى الحاسبة والتوقيع على صحة ادخال البيانات	مطبق جزئي وموثق كلي	تطبيق الاجراء كليا من خلال قيام موظف مختص بادخال البيانات الى الحاسبة والتوقيع على صحة ادخال البيانات لجميع المعاملات لمعرفة الموظف المسوؤل عن الادخال ويعد من الرقابة الوقائية
		٣. يوقع ويدقق المخولين أ، ب على الصك	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
	معالجة المعلومات	١. اخذ عينة من ارقام الصكوك ومطابقة بياناتها مع السجلات	غير مطبق وغير موثق	التطبيق والتوثيق الكلي للاجراء وذلك باخذ عينة من ارقام الصكوك ومطابقتها مع مامثبت في السجلات ويعد نوع من الرقابة الكاشفة للتحريفات
		٢ .مطابقة عمليات الادخال مع القيود الحسابية	مطبق جزئي وموثق كلي	تطبيق الاجراء كليا من خلال مطابقة العمليات كليا مع القيود الحسابية وهذا الاجراء كاشف للتحريفات والاخطاء المتعمدة والغير متعمدة
		٣. ستخراج تقارير بالصكوك الملغاة	مطبق جزئي وموثق كلي	تطبيق الاجراء كليا وذلك من خلال استخراج تقاريريومية بالصكوك التي الغيت وهذا نوع من الرقابة الكاشفة للتحريفات.

		٤. استخراج تقارير يومية بحركات الصكوك الموقوفة والخاملة	مطبق جزئي وموثق كلي	التطبيق والتوثيق الكلي للاجراء باستخراج تقارير يومية بحركات الصكوك الموقوفة والخاملة ، ويعد اجراء وقائي
	الرقابة المادية	١. سجلات تثبت فيها اعداد دفاتر صكوك السفاتج الواردة والصكوك الصادرة والعدد المتبقي ومطابقتة مع ماموجود في الغرفة الحصينة	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقق
		٢. سجلات تثبت فيها كافة البيانات المتعلقة بصاحب السفتجة	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
		٣. سجلات تثبت فيها كافة الوكالات وموقعة من الاصيل والوكيل	غير مطبق وغير موثق	تطبيق الاجراء وتوثيقه كليا من خلال مسك سجلات تثبت فيها كافة الوكالات وموقعة من قبل الاصيل والوكيل لحماية اموال الاصيل كرقابة وقائية
الالتزام بالانظمة والقوانين	معالجة المعلومات	١. التاكد من احتساب عمولة السفتجة	مطبق كلي وموثق جزئي	التاكد من احتساب عمولة السفتجة بصورة صحيحة وتوثيق لاجراء كليا لكافة المعاملات الخاصة بالسفتجة لحماية اموال والالتزام بالانظمة والقوانين المطبقة وكنوع من الرقابة الوقائية
		٢. في حال فقدان الصك يتم وضع اشارة حجز على الصك في الحاسبة ويتم سحب المبلغ بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الحجز	مطبق جزئي وموثق كلي	توثيق الاجراء كليا من خلال وضع اشارة الحجز على الصك في حال فقدانه وسحبه بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الحجز كنوع من الرقابة الوقائية
	الرقابة	١. التاكد من شروط	مطبق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق

	المادية	الاهلية للزبون	وموثق كلي	
		٢. التاكد من عدم ادراج الزبون في قائمة غسيل الاموال	مطبق جزئي وموثق كلي	من الضروري تطبيق الاجرا كليا بالتاكد من عدم ادراج اسم الزبون في قائمة غسيل الاموال الصادرة من البنك المركزي العراقي لحماية المصرف
		٣. تحويل المبالغ الخاملة والغير مطالب بها لمدة سبع سنوات الى البنك المركزي	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
جودة الانشطة الرقابية	الرقابة المادية	١. ارسال صحة صدور للجهات المصدرة للوكالات	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
		٢. الاستفسار من الزبون واخذ كافة الوثائق عند ايداع مبالغ السفتجة الكبيرة	مطبق كلي وموثق جزئي	تطبيق الاجراء كليا واخذ كافة الوثائق الاصولية عند ايداع وسحب المبالغ الكبيرة كنوع من الرقابة الوقائية
قاعدة لمواجهة المخاطر	التفويض	وجود صلاحيات لسحب مبالغ السفتجة الكبيرة	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق
	الرقابة المادية	١. حفظ جميع السجلات والوكالات في الغرف الحصينة	مطبق جزئي وموثق كلي	تطبيق الاجراء كليا بحفظ جميع السجلات والوكالات في الغرف الحصينة لحمايتها كنوع من الرقابة الوقائية
		٢. خزن كافة البيانات في وسائط خزن بعدد من النسخ والاحتفاظ بها داخل وخارج المصرف	مطبق كلي وموثق كلي	مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق

المصدر: اعداد الباحثتان بناءا على معلومات المصرف عينة البحث

تحليل وتفسير النتائج: يمكن تفسير اجراءات تطوير سياسات واجراءات انشطة الرقابة التي تعزز متطلبات لجنة التدقيق حسب رأي الباحثتان كالاتي :

المتطلب الاول: سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

يوجد اربعة انشطة تعزيز المتطلب وهي:

١. التفويض: تطبيق الاجراءات كليا وتوثيقها كليا لتطوير انشطة الرقابة، ولمعرفة نوع الصلاحيات التي تخص كل موظف ابتداء من المدير وانتهاءا بالموظف. إذ تكون هذه الاجراءات الثلاث ضمن صلاحيات المدير كنوع من الرقابة الوقائية ولاهميتها في سلامة القوائم المالية والمعاملات المالية التي تنعكس بالايجاب على متطلبات لجنة التدقيق.

٢. فصل الواجبات: الاجراء رقم (١، ٣) مطبق كلي وموثق كلي فلا يحتاج الى تطوير لانه يعزز متطلبات لجان التدقيق. اما بالنسبة للاجراء رقم (٢) مطبق جزئي وموثق كلي يوجد هنا جانب ضعف يحتاج الى تطوير من خلال تطبيق وتوثيق الاجراء كليا لمعرفة واجبات كل موظف ومعرفة الموظف المسؤول للمسائلة عند حدوث تحريف ما متعمد او غير متعمد وهذا الاجراء وقائي لسلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

٣. معالجة المعلومات: الاجراء رقم (١) غير مطبق وغير موثق، بحاجة للتطبيق والتوثيق ثم القيام بتطويره وذلك من خلال قيام مخول شعبة السفاتج مرة واحدة اسبوعيا باخذ عينة من ارقام الصكوك ومطابقتها مع ما مثبت في السجلات من بيانات لكشف الاخطاء وحالات التلاعب وهذا الاجراء نوع من الرقابة الكاشفة لضمان سلامة القوائم المالية. اما بالنسبة الى الاجراء رقم (٢، ٣، ٤) فيكون (مطبق جزئي وموثق كلي، ومطبق كلي وموثق جزئي، مطبق جزئي وموثق جزئي)، هذا يمثل جانب ضعف باجراءات الانشطة الرقابية التي تحتاج الى تطوير من خلال التطبيق والتوثيق كليا لضمان حماية اموال المودعين والمستثمرين من التلاعب والاحتيال وهذا نوع من الرقابة الوقائية لسلامة القوائم.

٤. الرقابة المادية: الاجراء رقم (١، ٢) مطبق كلي وموثق كلي مستوفي متطلبات لجنة التدقيق. اما الاجراء رقم (٣) غير مطبق وغير موثق وهذا جانب من جوانب الضعف في تطبيق الاجراءات الرقابية فمن الضروري تطبيق الاجراء وتوثيقه كليا.

المتطلب الثاني: الالتزام بالانظمة والقوانيين.

يوجد نشاطين لتعزيز هذا المتطلب وهما:

١. معالجة المعلومات: الاجراء رقم (١، ٢) (مطبق كلي وموثق جزئي، مطبق جزئي وموثق كلي) للمصارف عينة البحث وهذا جانب من جوانب الضعف في تطبيق اجراءات الانشطة الرقابية التي تحتاج الى تطوير من خلال تطبيق وتوثيق الاجراء كليا وذلك لحماية اموال اصحاب المصلحة، من خلال الالتزام بالانظمة والقوانين المطبقة لتعزيز متطلبات لجنة التدقيق.

٢. الرقابة المادية: الاجراء رقم (١ ، ٣) مطبق وموثق كلي وهنا جانب قوة لاستيفاءه لمتطلبات لجنة التدقيق وبالتالي ينعكس ايجابا على تلبية متطلبات اصحاب المصلحة من لجنة التدقيق. اما الاجراء رقم (٢) مطبق جزئي وموثق كلي. يحتاج الاجراء الى تطوير من خلال تطبيقه وتوثيقه كليا، من اجل تجنب عدم ادراج اسم الزبون في قائمة غسيل الاموال المرسلة من البنك المركزي العراقي، فضلا عن، حماية المصرف والمودعين، ولضمان الالتزام بالانظمة والقوانين المطبقة لتعزيز متطلبات لجنة.

المتطلب الثالث: جودة الانشطة الرقابية، يوجد نشاط واحد لتعزيز المتطلب وهو:

الرقابة المادية: الاجراء رقم (١) مطبق وموثق كلي هنا يمثل جانب للقوة لانه مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق. اما الاجراء رقم (٢) مطبق كلي وموثق جزئي، ويعد هذا ضعف في اجراءات الانشطة الرقابية وبالتالي تحتاج الى تطوير من خلال تطبيق وتوثيق الاجراء كليا.

المتطلب الرابع: قاعدة لمواجهة المخاطر.

يوجد نشاطين لتعزيز المتطلب وهما:

التفويض: الاجراء مطبق وموثق كلي فهنا يبرز جانب القوة لانه مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق.

الرقابة المادية: الاجراء رقم (١) مطبق جزئي وموثق كلي لجميع المصارف عينة البحث فهنا يبرز جانب الضعف لذلك يحتاج الاجراء الى تطوير وذلك من خلال تطيق وتوثيق الاجراء كليا كنوع من الرقابة الوقائية لحفظ السجلات من التلاعب في البيانات ولمواجه المخاطر المحتملة لتعزيز متطلبات لجنة التدقيق. اما الاجراء رقم (٢) مطبق وموثق كلي فهو مستوفي لمتطلبات لجنة التدقيق.

٥-٣: تحديد فجوة الاداء لمعاملات الانشطة المصرفية.

يعرض هذا القسم وصفاً تحليلياً لتقويم انشطة الرقابة على ضوء متطلبات لجنة التدقيق، وتحديد فجوة التطبيق لتلك الانشطة في المصرف عينة البحث. إذ جرى تحديد أوزان نسبية لكل من تلك المتطلبات، وترجمة الإجابات على متطلبات قائمة الفحص، إلى تعبير كمي للحصول على دقة أكبر في تحليل البيانات الواردة فيه. وقد جرى استخدام مقياس خماسي لقياس مدى مطابقة التنفيذ الفعلي لتلك المتطلبات. ويوضح الجدول (٣) فقرات المقياس وأوزانها التي تتراوح بين التطبيق والتوثيق التام (بوزن خمسة درجات) وعدم التطبيق والتوثيق (بوزن واحد)، وباستخدام الوسط الحسابي والنسب المئوية لتوضيح مجال الفجوة القائمة في توثيق تلك المتطلبات وتطبيقها.

جدول (٣)

المقياس الخماسي لتحديد درجة المطابقة

ت	فقرة القياس	وزن فقرة القياس
١	مطبق كليا وموثق كليا	٥
٢	مطبق كليا وموثق جزئيا	٤
٣	مطبق جزئيا وموثق كليا	٣
٤	مطبق جزئيا وموثق جزئيا	٢
٥	غير مطبق وغير موثق	١

اعداد الباحثتان بالاستناد الى (الخطيب: 2008: ٣٢٦)

كما ويتضمن التحليل تقييما رقما لفجوة التطبيق، بأستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية. وجرى اعتماد المعادلات أدناه كالآتي (الخطيب: 2008: 350):

مجموع (الأوزان × التكرار)

1. **الوسط الحسابي المرجح =** $\frac{\text{مجموع التكرارات}}{\text{الوسط الحسابي المرجح}}$

2. **النسبة المئوية لمدى المطابقة =** $\frac{\text{٥(أعلى وزن في التكرار)}}{}$

3. **حجم الفجوة = 1 – النسبة المئوية لمدى المطابقة.**

من خلال الحصيلة النهائية لنتائج فحص انشطة الرقابة وايفاءها لمتطلبات لجنة التدقيق، تستنتج الباحثتان إن النسبة المئوية الكلية لتقويم قوة رقابات انشطة التي تفي بمتطلبات لجان التدقيق كانت كالاتي: النسبة الكلية لعدم الالتزام برقابات الانشطة المحددة (فجوة الاداء) لنشاط التوفير ٢٩%، اما السفاتج فكانت نسبة عدم الالتزام ٣٨%. يمكن القول، بان مستوى عدم الالتزام بالرقابات الخاصة بالتوفير كانت بمستوى اقل مقارنةً بمستوى عدم الالتزام الخاص بالسفاتج. مما ينعكس سلباً على الايفاء بمتطلبات لجنة التدقيق

جدول (٤)

فجوة الاداء لنشاطي التوفير والسفاتج

المصدر: اعداد الباحثتان بالاستناد الى معلومات المصرف

المصدر: اعداد الباحثتان بالاستناد الى معلومات المصرف

مصرف اشور		نشاط التوفير			نشاط السفاتج		
متطلبات لجنة التدقيق		الوسط الحسابي المرجح	النسبة المئوية لمدى المطابقة	حجم الفجوة	الوسط الحسابي المرجح	النسبة المئوية لمدى المطابقة	حجم الفجوة
1	سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية.	٣,٣٨	٠,٦٧	٠,٣٣	٣,٦٧	٠,٧٣	٠,٢
2	الالتزام بالانظمة والقوانين	٣,٦	٠,٧٢	٠,٢٨	٤	٠,٨	٠,٢
3	جودة الانشطة الرقابية	٤	٠,٨	٠,٢٠	٤,٥	٠,٩	٠,١
4	قاعدة لمواجه المخاطر	٤	٠,٨	٠,٢٠	٤,٣	٠,٨٦	٠,١
النسبة المئوية الكلية لمعدل الالتزام بالمتطلبات		٣,٥٣	٠,٧١	٠,٢٩	٣,١	٠,٦٢	٠,٣

٦. الإستنتاجات والتوصيات

يمكن تحديد ما توصل إليه البحث من إستنتاجات وتوصيات بالآتي:

٦-١ الاستنتاجات

١. هناك متطلبات متعددة للجنة التدقيق لغرض القيام بمهامها الرقابية وفقا للانشطة الرقابية المعتمدة من أبرزها:

أ. سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية. ب. الالتزام بالانظمة والقوانيين الموضوعة.

ج. جودة الانشطة الرقابية. د. تفعيل ادارة المخاطر.

٢. يستلزم تحقيق متطلبات لجنة التدقيق بالشكل السليم تعريفاً وايضاحاً للعلاقة بين الانشطة الرقابية ولجنة التدقيق والاطراف ذات العلاقة (مجلس الادارة، والمدقق الداخلي، والمدقق الخارجي، والمساهمين).

٣. كان مستوى التطبيق والتوثيق للانشطة الرقابية في حساب التوفير كالاتي:

أ. سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية، يضم اربعة انشطة رقابية (التفويض: ٣ اجراءات مطبق كلي وموثق جزئي، اجراء واحد مطبق كلي موثق كلي، اجراء واحد مطبق جزئي وموثق جزئي)، (فصل الواجبات: ٢ اجراء مطبق جزئي وموثق كلي، اجراء واحد مطبق كلي وموثق جزئي)، (معالجة المعلومات: ٢ اجراء مطبق كلي وموثق كلي، ٢ جراء مطبق جزئي وموثق جزئي)، (الرقابات المادية: ٢ اجراء غير مطبق وغير موثق، اجراء مطبق كلي وموثق كلي، اجراء واحد مطبق كلي وموثق جزئي).

ب. الالتزام بالانظمة والقوانين، يضم نشاطان رقابيان (معالجة المعلومات: كان مطبق كلي وموثق كلي)، (الرقابة المادية: ٢ اجراء مطبق جزئي وموثق جزئي، اجراء واحد مطبق كلي وموثق كلي، اجراء واحد مطبق كلي وموثق جزئي)

ج. جودة انظمة الرقابة، يضم نشاط رقابي واحد هو (الرقابة المادية: اجراء واحد فقط مطبق كلي وموثق كلي، واجراء مطبق جزئي وموثق كلي).

د. قاعدة لمواجهة المخاطر، يضم ثلاث انشطة رقابية (التفويض: اجراء واحد مطبق كلي وموثق كلي)، (معالجة المعلومات: اجراء واحد مطبق جزئي وموثق جزئي)، (الرقابة المادية: اجراء واحد مطبق كلي وموثق كلي)

٤. كان مستوى التطبيق والتوثيق للانشطة الرقابية في حساب السفاتج كالاتي:

أ. سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية، يضم اربعة انشطة رقابية (التفويض: ٢ اجراءات مطبق كلي وموثق جزئي، اجراء واحد مطبق جزئي موثق كلي)، (فصل الواجبات: اجراء واحد مطبق جزئي وموثق كلي، ٢ اجراء مطبق كلي وموثق كلي)، (معالجة المعلومات: اجراء واحد غيرمطبق وغير موثق، ٣ جراء مطبق جزئي وموثق كلي)، (الرقابات المادية: اجراء واحد غير مطبق وغير موثق، ٢ اجراء مطبق كلي وموثق كلي).

ب. الالتزام بالانظمة والقوانين، يضم نشاطان رقابيان (معالجة المعلومات: اجراء واحد مطبق كلي وموثق جزئي، واجراء واحد مطبق جزئي وموثق كلي)، (الرقابة المادية: ٢ اجراء مطبق كلي وموثق كلي، اجراء واحد مطبق جزئي وموثق كلي).

ج. جودة الانشطة الرقابية، يضم نشاط رقابي واحد هو (الرقابة المادية: اجراء واحد مطبق كلي وموثق كلي، واجراء مطبق كلي وموثق جزئي).

د. قاعدة لمواجهة المخاطر، يضم نشاطان رقابيان (التفويض: اجراء واحد مطبق كلي وموثق كلي)، (الرقابة المادية: اجراء واحد مطبق كلي وموثق كلي، مطبق جزئي وموثق كلي).

٥. بينت نتائج التقويم كمياً لأنشطة الرقابة الاتي:

أ. كانت فجوة عدم تطبيق الرقابات الخاصة سلامة القوائم المالية والسياسات المحاسبية لمعاملة التوفير (٠,٣٣)، ومعاملة السفاتج (٠,٢٧).

ب. كانت فجوة عدم تطبيق الرقابات الخاصة الالتزام بالانظمة والقوانين لمعاملة التوفير (٠,٢٨)، ومعاملة السفاتج (٠,٢٠).

ج. كانت فجوة عدم تطبيق الرقابات الخاصة جودة الانشطة الرقابية لمعاملة التوفير (٠,٢٠)، ومعاملة السفاتج (٠,١٠).

د. كانت فجوة عدم تطبيق الرقابات الخاصة بمواجه المخاطر لمعاملة التوفير (٠,٢٠)، ومعاملة السفاتج (٠,١٤).

٦-٢ التوصيات.

١. تطوير انشطة الرقابة الداخلية بما يتلائم مع تطورات العمليات المصرفية.

٢. تطوير السياسات والاجراءات الرقابية الخاصة بالانشطة الرقابية (التفويض ، فصل الواجبات ، معالجة المعلومات، الرقابة المادية) والعمل بالانموذج المقترح، للحد من حالات الغش والاحتيال.

٣. تسهيل مهام لجنة التدقيق لتحقيق المتطلبات الرقابية.

٤. دراسة الضعف بعض الرقابات من قبل لجنة التدقيق ومناقشتها مع الادارات التنفيذية.

٥. تفعيل التشريعات المحلية التي تدعم عمل لجنة التدقيق في المصارف.

٦. المصادر

٦-١: المصادر العربية

أ. التقارير والتعليمات الرسمية

١. تقارير الرقابة الداخلية للمصارف عينة البحث للعام ٢٠١٦- ٢٠١٧
٢. سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي المطبقة للعام ٢٠١٦- ٢٠١٧

ب. اولا:الكتب

١. ثوماس، وليم، وامرسون هنكي، (٢٠٠٣)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج، وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر.

٢. الجوهر، كريمة علي كاظم، شاكر عبد الكريم هادي، احسان ذياب عبد، احمد جاسم حمودي (٢٠١٧)، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى.

٣. الخطيب، سمير كامل، (2008)، إدارة الجودة الشاملة والايزو– مدخل معاصر، دار المرتضى، بغداد.

٤. دحدوح، حسين احمد، حسين يوسف القاضي، (٢٠٠٩)، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والاجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

٥. سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٩)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري ،الدار الجامعية، اسكندرية.

٦. شحاته، السيد شحاته، (٢٠١٤)، المراجعة المتكاملة – مدخل المراجع العربي للقرن الحادي والعشرين، دار التعليم الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

٧. علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، شحاتة السيد، (٢٠١٤)، اصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقا للمعايير المصرية والدولية ،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية.

٨. موسكوف، ستيفن أ.، ومارك ج. سيمكن، (٢٠٠٥)، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر.

ثانيا. الرسائل والاطاريح

١. السويطي، موسى سلامة، (٢٠٠٦)، تطوير انموذج دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الاردنية وتاثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات المالية والادارية، جامعة عمان.

٢. عبد العظيم ،سمير واحمدعبد الصالحين ،(٢٠١٣)، دور لجان المراجعة في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات لاغراض مكافحة الفساد المالي في المؤسسات المالية (دراسة نظرية ميدانية)المؤتمر الدولي الاول –تفعيل اليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والاداري ،جامعة بني سويف ،مصر .

٣. مشتهى، صبري ماهر صبري، (٢٠٠٨)، تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية ،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الاردنية، اطروحة دكتوراه كلية لعلوم المالية والمصرفية، عمان.

٦-٢ المصادر الأجنبية

A. Books

1. Boockholdt , J . L, (1999), Accounting Information Systems, McGraw-Hill \Irwin , Inc ., (5th ed).
2. Boynton, William C., Raymond N. Johnson, and Walter G. Kell, (2001), Modern Auditing, John Wiley & Sons, Inc., (7th ed.).

3. Gallegos ,Frederick , Sandra Senft , Daniel P . Manson , and Carol Gonzales, (2004), Information Technology Control and Audit, Auerbach Publications.
4. Hall ,James A., (2004), Accounting Information Systems ,Thomson \South –Western ,(4th ed).
5. Rittenberg, Larry E., and Bradley J. Schwieger, (2001), Auditing: Concepts for A Changing Environment, Harcout, Inc., (3rd ed.).
6. Romney, Marshall, and Paul Steinbart, (2015), Accounting Information Systems, Pearson Education, Inc., (10th ed.).

B. Periodical

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), (1995), Consideration of the Internal Control in a Financial Statement Audit – SAS No.78, An Amendment to SAS No.55, American Institute of Certified Public Accountants, Inc., 1 – 25.
2. Committee Of Sponsoring Organizations (COSO), (2004), Interprise Risk Management – Integrated Framework, (September): 1 – 17, www.aicpa.org
3. Ellis Kofi Akwaa, (2016), Effect of internal control on credit risk among listed Spanish bank , Universitat .dc Lieida Spain,January.
4. GAO, United States General Accounting Office , (2001), Internal Control Management and Evaluation Tool ,New Yourk ,USA.
5. Persaud, S.and Mason ,A ., (2000), Finance and Audit Committees Can Play aKey Role Both in Detecting Fraud and in Preventing it , Canadian Fundraiser.
6. Tuttle, Brad, and Scott D. Vandervelde, (2007), An Empirical Examination of COBIT as An Internal Control Framework for Information Technology, International Journal of Accounting Information Systems, pp.240-263.
7. http://www.cica .net